مياه البحيرة... امّا المصلحة السياسية، في هذا الشأن، فقد تكون أكبر من المصلحة الاقتصادية وزناً. وتنبع هذه المصلحة، قبل كل شيء، من ان تطوير الغور يشكّل، بالنسبة [الى] الأردن، حافزاً للحفاظ على الهدوء مع اسرائيل... ونجاح عملية الاسكان، في هذه المنطقة، يخدم المصلحة الاسرائيلية، ايضاً، في انجاح عملية توطين الفلسطينيين في مناطق تحظى بموافقة جميع المعنيّين بالموضوع» (ص ١٠٦ ـ ١٠٧).

٣ ـ استغلال طاقة البحر الميت الكهربائية: وصف المؤلف هذا الاقتراح بالقول انه «يهدف... الى نقل المياه من البحر الابيض المتوسط أو البحر الاحمر الى البحر الميت من أجل توليد الكهرباء... ان هذا المشروع جزء لا يتجزأ من مجمل ادارة حوض البحر الميت. وترتبط مزاياه وحجمه بمدى استغلال المياه العذبة التي كانت تتدفّق الى البحر الميت في ما مضى، كما انها ترتبط بما يستغل في البحر الميت استغلالاً خاصاً ولأهداف مختلفة، مثل استغلال البوتاس... والسياحة وغيرهما. وتكمن فائدة المشروع الاساسية في توليد الكهرباء، لكن هناك فوائد مرافقة كثيرة أخرى (ولا سيما إذا اعتمد خيار البحر الاحمر) تنبع من كونه يجلب مياها الى مناطق جافة، للمياه فيها قيمة كبيرة في مجالات الصناعة، والبنية التحتية، وتربية الاسماك، والسياحة، والزراعة البحرية، وغيرها» (ص ١١٤ ـ ١١٥).

٤ ـ مشروع استيراد المياه الى «المناطق»: رأى المؤلف «أن المصادر التي قد يطرح استخدامها من الزاوية الهندسية في المشروع، هي أنهر: النيل، والليطاني، واليرموك. كما أن اطاراً للسلام الاقليمي قد يستعمل خلفية سياسية ممكنة لهذا الاستخدام» (ص ١٤٦). وناقش المؤلف الابعاد السياسية لكل واحد من هذه الخيارات الثلاثة، فقال عن الخيار الاول «ان تزويد مصر سلطات الحكم الذاتي [في الضفة والقطاع] بالمياه امر لم يجر البحث فيه مع مصر. لكن طابع معارضة تزويد اسرائيل (وهي معارضة قائمة على خلفية العداء العاطفي ضد اسرائيل اكثر ممّا هي قائمة على الرغبة في الحفاظ على المياه) يفسح في المجال للافتراض ان تزويد [منطقة] الحكم الذاتي غير مرفوض سلفاً، وان له حظوظاً من النجاح» (ص ١٤٨). امّا بالنسبة الى الخيار الثاني، فرأى انه «في الماضي، كان هناك التزام أردني ازاء سكان [الارض المحتلة]. ومن شأن هذا الالتزام ان يمنع، أو ان يضعف اتجاهات الرفض العاطفي... [و] من المفترض ان يكون للاردن حافز وطني (اقتصادي واجتماعي) لتنفيذ مشروع تخزين مياه اليرموك في طبرية، نظراً الى عدم وجود حل عملي آخر، اليوم، لازمة المياه في الاردن. وقد يشكّل هذا الحافز ـ في وضع سياسي مؤاتٍ ـ خلفية ملائمة لموافقة الاردن على تزويد المناطق، ايضاً، بمياه اليرموك» (ص ٤٩). وتوقّع بشأن الخيار الثالث أن «تواجه موافقة لبنانية صادرة [من] الحكومة، على بيع المياه معارضة من جانب مصالح محلية، في مجالي الكهرباء والزراعة... وعلى غرار مصر، قد يبرز، حتى في لبنان، رفض عاطفي لنقل المياه. لكن للمال الذي يدفع ثمناً للمياه، هنا، حظوظ تأثير كبيرة. كما ان امكانات الحصول على كهرباء في مقابل المياه تفوق امكانات انتاج الكهرباء في لبنان» (ص ١٤٩).

ولا بدّ من التنبيه الى ان التلخيص السابق لاقتراحات كالي الاساسية يعطي، بالكاد، فكرة أولية عنها، لأنه التزم بالايجاز الشديد، وابتعد عن الاسهاب والحشو، متناولاً الابعاد التفصيلية لكل مشروع من حيث امكاناته الفنية، وارتباطه بالمؤثرات السياسية، وجدواه الاقتصادية، وصلته بـ «السلام الاقليمي»، وربط كثيراً بين مشروع وآخر، مقدّماً، في نهاية المطاف، رؤية اسرائيلية الى ما ينبغي ان يكون عليه بند المياه في العملية السياسية الجارية، ممّا يتيح فرصة لمناقشته وانتقاده من وجهة نظر عربية. وهذا ما تتوفّر خطوطه العريضة في المقدّمة التي كتبها للترجمة العربية الدكتور المهندس، منذر حدادين، الخبير بالمياه والسدود، ومستشار الامم المتحدة والبنك الدولي في مجال اختصاصه، والمدير العام السابق لسلطة وادي الاردن، ورئيس الوفد الفلسطيني ـ الاردني المشترك الى لجنة المياه المنبثقة عن المفاوضات متعددة الطرف.

ويمكن اجمال الملاحظات الرئيسة لحدادين بما يلي:

○ «ان اسقاط سوريا من عداد دول المنطقة المعنيّة بموضوع بمياه المنطقة ليس له ما يبرّره. وهو يشكّل نقطة ضعف رئيسة للمقترحات التي يحتويها الكتاب. فلسوريا صلة مباشرة بالموضوع الذي يجرى البحث